AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P.O. Box 3243 Telephone : +251-115-517 700 Fax : +251-115517844
website : www.africa-union.org

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الخامسة والعشرون

ملابو، غينيا الاستوائية، 20-24 يونيو 2014

الأصل: إنجليزي

EX.CL/836 (XXV)

تقرير الاجتماعات السنوية المشتركة السابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

أبوجا، نيجيريا، 27-30 مارس 2014

مقدمة:

1- عُقد اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة السابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ، في أبوجا، نيجيريا، في يومي 29 و 30 مارس 2014. وكان موضوع المؤتمر هو التصنيع من أجل التنمية الشاملة التحولية في أفريقيا. ناقش المؤتمر أيضاً مسائل محددة، من ضمنها نتائج "الاجتماع الاستثنائي لخبراء مؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية" و "الآلية المقترحة لمصادر التمويل البديلة للاتحاد الأفريقي".

2- يتضمن هذا التقرير، في القسم ألف، قائمة المشاركين بينما يقدم القسم باء نتائج المشاورات حول انتخاب هيئة مكتب المؤتمر. ويرد جدول الأعمال وبرنامج العمل، في صيغتهما المعتمدة، في القسم جيم. ويتضمن القسم دال موجز المداولات حول موضوع المؤتمر ويختتم بنتائج المناقشات حول التقرير والتوصيات الرئيسية اجتماع لجنة الخبراء الذي سبق الجزء الوزاري، وكذلك البيان والقرارات الوزارية. وترد المناقشات حول مصادر التمويل البديلة للاتحاد الأفريقي في القسم هاء.

ألف: الحضور:

3- حضر الاجتماع مندوبو الدول الأعضاء التالية: الجزئر، أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، تشاد، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، غينيا الاستوائية، إرتريا، إثيوبيا، جامبيا، غانا، غينيا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، السنغال، سيراليون، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، السودان، سوازيلند، توجو، تونس، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا وزيمبابوي.

4- كانت المجموعات الاقتصادية الإقليمية التالية ممثلة في الاجتماع: المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ وجماعة شرق أفريقيا؛ والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي؛ والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية؛ ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي؛ واتحاد المغرب العربي.

5- كانت هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية ممثلة في الاجتماع: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ ومنظمة العمل الدولية؛ وصندوق النقد الدولي؛ والمنظمة البحرية الدولية؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالأيدز؛ ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا؛ ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ والمنظمة العالمية للملكية الفكرية؛ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

6- كانت الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة في الاجتماع: أستراليا، فرنسا، سويسرا، والولايات المتحدة الأمريكية.

7- حضرت الاجتماع أيضاً المؤسسات التالية: البنك الأفريقي للتنمية؛ والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا؛ والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا؛ وصندوق النقد الدولي؛ والبنك المركزي لدول غرب أفريقيا؛ والبنك المركزي لنيجيريا؛ والبنك المركزي لجمهورية غينيا؛ والبنك الدولي؛ والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

8- حضر الاجتماع مراقبون عن المنظمات التالية: المؤسسة الألإريقية بناء القدرات؛ والمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية؛ ومنظمة التنمية الصحية والبشرية والاجتماعية في أفريقيا (أفري-ديف)؛ ومنظمة تقديم المعونة الدولية؛ والتحالف العالمي للقاحات والتحصين (تحالف غافي)؛ والاتحاد البريدي الأفريقي؛ وجامعة الدول العربية؛ والمرصد الأفريقي؛ والمركز الأفريقي لبحوث السكان والصحة؛ والقدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر؛ والمنتدى والشبكة الأفريقيان المعنيان بالديون

والتنمية؛ وشبكة شرق أفريقيا للسياسات الضريبية والحوكمة؛ والمنظمة المعنية بالتنمية الزراعية في أفريقيا؛ ووكالة ناميبيا للإحصاءات؛ والمنظمة الدولية للفرنكوفونية؛ ومنظمة أوكسفام الدولية؛ ومجموعة مصنعي المواد الصيدلانية؛ والمنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة؛ وجامعة ستيلنبوش؛ وإدارة التنمية الدولية؛ ومصرف زينث، والغرفة الأفريقية للتجارة والصناعة؛ والمائدة المستديرة للأعمال التجارية في أفريقيا.

باء – انتخاب هيئة المكتب:

9– تم الاتفاق على تشكيل هيئة المكتب التالية:

الرئيس:	نيجيريا
النائب الأول للرئيس:	موريتانيا
النائب الثاني للرئيس:	ملاوي
النائب الثالث للرئيس:	غينيا الاستوائية
المقرر:	جمهورية تنزانيا المتحدة

جيم: اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل

10–اعتمد المؤتمر جدول الأعمال التالي:

1. افتتاح المؤتمر
2. انتخاب هيئة المكتب واعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل
3. حلقة النقاش الرفيعة المستوى الأولى: حوار السياسات على المستوى الوزاري حول موضوع المؤتمر: "التصنيع لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمفضية إلى التحول في أفريقيا"
4. حلقة النقاش الرفيعة المستوى الثانية: الابتكار ونقل التكنولوجيا من أجل الإنتاجية والقدرة التنافسية
5. جلسة خاصة: الآلية المقترحة لمصادر التمويل البديلة للاتحاد الأفريقي

6. حلقة النقاش رفيعة المستوى الثالثة: قدرات ومؤسسات تنمية الصناعة: دور القطاعين العام والخاص
7. حلقة النقاش الرفيعة المستوى الرابعة: التصنيع من أجل النمو الشامل وتوفير فرص العمل
8. تقرير مرحلي للهيئة الرفيعة المستوى عن التدفقات المالية غير المشروعة
9. إحاطة حول قدرات مواجهة المخاطر في أفريقيا
10. إطلاق التقرير الاقتصادي عن أفريقيا 2014
11. عرض البيان الختامي لمجموعة المشاورات لمديري البنوك المركزية الأفريقية
12. بحث تقرير اجتماع لجنة الخبراء وتوصياته الرئيسية
13. بحث واعتماد مشروع البيان الوزاري ومشروع القرارات
14. ما يستجد من أعمال
15. اختتام المؤتمر.

دال: بيان المداولات:

افتتاح المؤتمر:

11- افتتح المؤتمر فخامة السيد جودلاك إبيلي جوناتان، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، الذي ألقى الكلمة الافتتاحية الرئيسية حول موضوع المؤتمر. وألقى الكلمات الافتتاحية معالي السيد ألبرت مابري تويكيوس، رئيس هيئة المكتب المنتهية ولايته ووزير التخطيط والتنمية لكوت ديفوار؛ ومعالي السيد بيير موسكوفيسي، وزير الاقتصاد والمالية لفرنسا، وسعادة الدكتور كارلوس لوبيز، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا وسعادة الدكتورة انكوسازانا دلاميني زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي. قدمت فخامة الدكتورة إيلين جونسن سرليف، رئيسة جمهورية ليبيريا أيضاً "الموقف الأفريقي الموحد من أجندة التنمية لما بعد 2015".

12- رحب فخامة السيد جودلاك إيبيلي جوناتان، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية ، في كلمته الرئيسية، ترحيباً حاراً بالمشاركين. وقال إن موضوع المؤتمر "**التصنيع من أجل التنمية التحولية الشاملة في أفريقيا**" ذو صلة خاصة بالنسبة لأفريقيا. وفي نيجيريا بصفة خاصة، يقابل **أجندة التحول**، التي هي البرنامج الجاري للتجديد الوطني. وذكر أن التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية يجب أن يظل أولوية رئيسية. ومن أجل سد فجوة الفقر، يجب أن يكون التصنيع أداة للتحول. وأشار إلى أن اقتصادات أفريقيا قطعت شوطاً بعيداً منذ فترة الثمانينات والتسعينات الصعبة والحافلة بالتحديات. وخلال تلك الفترة، فإن معظم الاقتصادات كانت مثقلة بالديون الخارجية الباهظة والتضخم. إن النمو العام للناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الأفريقية كان متدنياً، حيث بلغ حوالي 2% في السنة.

13- ذكر أن القارة دخلت منعطفاً جديداً. وبالطبع، نمت اقتصادات أفريقيا بمعدل حوالي 5% في السنة، خلال العقد الماضي، ويعتبر ذلك ضعف معدل نمو الاقتصاد العالمي تقريباً. ومما يبعث على التشجيع، أيضاً، أن القارة كانت ثاني أسرع أقاليم العالم نمواً بعد جنوب شرق آسيا.

14- قال فخامته إن ثمة حاجة إلى التركيز على التصنيع باعتباره العمود الفقري لتحولنا الهيكلي، كما يؤكد ذلك موضوع هذا المؤتمر. وتم التأكيد على تأثير القطاعات الصناعية على النمو والتنمية الاقتصاديين في كوريا، تايوان، ماليزيا والبرازيل مما له صلة، في هذا السياق.

15- أكد أن خطط التصنيع لأفريقيا لن تبدأ ما لم تتم معالجة البنية التحتية. ولاحظ أن القارة الأفريقية بأسرها تنتج حالياً 2% فقط من ناتج الكهرباء العالمي. أما بالنسبة للبنية التحتية للنقل، فإن روابط الطرق بين المدن الأفريقية ليست دوماً في أفضل حالة؛ كما أن روابط النقل بين البلدان ينبغي تحسينها بدرجة كبيرة.

16- اختتم بالتأكيد على أن التصنيع في أفريقيا يجب أن يبقى في صميم تركيزنا خلال السنوات المقبلة. وقاسم ثقته بأننا سوف ننجح، إذا عمل القادة في الحكومات والقطاع الخاص معا من أجل تحقيق هذا الهدف المشترك.

17- رحبت سعادة الدكتورة انكوسازانا دلاميني زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، من ناحيتها، ترحيباً حارا بالمشاركين وأعربت عن امتنانها الخالص لحكومة وشعب جمهورية نيجيريا الاتحادية لكرم

الضيافة التي حظيت بها جميع الوفود منذ وصولها إلى أبوجا. وذكرت أن المؤتمر سوف يعالج ثلاثة مسائل حاسمة لمستقبل أفريقيا: هى التصنيع، تعبئة الموارد المحلية والمؤسسات المالية والنقدية الأفريقية للتكامل.

18- استحضرت أنه قبل أربعة عشر عاماً، خلال المناقشات التي أدت إلى إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية، كانت القارة تعتبر بمثابة " التحدي الإنمائي للقرن الحادي والعشرين" ووصمة على جبين البشرية. وبعد أربعة عشر عاماً، تعتبر أفريقيا ثاني أسرع أقاليم العالم نمواً، ومأوى ست من أسرع اقتصادات العالم نمواً. ومن ثم، فقد انتقلت أفريقيا من كونها تحدياً إنمائياً للقرن الحادي والعشرين، إلى كونها فرصة إنمائية للقرن الحادي والعشرين.

19- استحضرت أيضاً أنه قبل عام واحد، قرر المؤتمر المنعقد في أبيدجان أن الحاجة إلى التصنيع إحساس مشترك وأن أفريقيا يجب أن "تضع إطاراً شاملاً للتنمية الصناعية يشمل الجميع ويؤدي إلى التحول لتعجيل وتعميق القيمة المضافة للمنتجات المحلية، والروابط بين قطاع السلع وسائر القطاعات الاقتصادية". وقالت إن المناقشات خلال المؤتمر يجب أن تعزز هذا الإحساس المشترك أكثر، وتقيّم تعزيز مبادرات وقطاعات التصنيع الوليدة. وحثت المؤتمر على أنهم، من خلال قيامهم بذلك، يجب أن ينظروا إلى قطاعات التحول الزراعي في جميع البلدان بالنسبة للكاكاو والقهوة والمنتجات الزراعية الأخرى في كوت ديفوار وغانا وإثيوبيا؛ وإلى قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رواندا وكينيا؛ وإلى صناعات الأقمشة والأزياء في غرب ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ والسياحة والاقتصادات الزرقاء في سيشيل والسنغال وموريشيوس ومدغشقر؛ وصناعة الصيد في خليج غينيا؛ وإلى العمل الذي تقوم به مؤسسات من قبيل لجنة الغابات لوسط أفريقيا حول السياسات المتعلقة بالغابات.

20- قالت إن هذا التقييم، ينبغي أن ينظره أيضاً في أفضل الممارسات من حيث صكوك السياسات الصناعية والتجارية- من قبيل متطلبات المحتوى المحلي التي أدخلتها غانا في صناعاتها النفطية والغازية؛ ومتطلبات السياسات النقدية لمختلف صادراتنا الوطنية ومجالس الترويج للاستثمار؛ وتنفيذ رؤية التعدين الأفريقية، وأثر شراكاتنا التجارية على التصنيع والتجارة الأفريقية البينية.

21- اختتمت رئيسة المفوضية كلمتها بالاعتراف بالدور الذي اضطلعت به معالي الدكتورة انجوزي أوكونجو-آيوبيالا، الوزيرة المنسقة للاقتصاد ووزيرة المالية لجمهورية نيجيريا الاتحادية، ومعالي السيد ألبرت امباري تويكووس، الرئيس المنتهية ولايته، ووزير الاقتصاد والمالية لكوت ديفوار. وشكرت أيضاً الخبراء والمسؤولين، الذين قاموا بتفان بالتحضير للمؤتمر كما أعربت عن تقديرها للدكتور مایاكي، المدير التنفيذي لوكالة النيباد، متمنية للمؤتمر مداولات مثمرة.

المناقشات حول موضوع المؤتمر

22- ناقش المؤتمر الموضوع في إطار حوار السياسة الوزاري حوله في ثلاث جلسات عامة: (أ) "الابتكار ونقل التكنولوجيا لتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية"، (ب) قدرات ومؤسسات التنمية الصناعية: دور القطاعين العام والخاص"، (ج) و"التصنيع من أجل النمو الشامل وتوفير فرص العمل".

أ) حوار السياسة الوزاري حول موضوع المؤتمر، "التصنيع من أجل التنمية التحولية الشاملة في أفريقيا"

23- تولى إدارة حوار السياسة الوزاري حول موضوع المؤتمر السيد عمر بن يدر، ناشر المجموعة والمدير التنفيذي لمنشورات المعلومات والاتصالات.

24- استحضر السيد كارلوس لوبيز، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن جهود فترة السبعينات في ضوء التصنيع لا بأس بها غير أنها لم تكن مستدامة كما تجلى ذلك في صدمات النفط والنظرة الجامدة نحو الإنتاج. وأضاف قائلاً إن ما كان مختلفاً في السعي لتحقيق التصنيع في أفريقيا اليوم هو زيادة الاستهلاك الداخلي، والبيئة الاقتصادية الأكثر جاذبية، والمؤشرات الإيجابية في الاقتصادات ونظر بقية العالم إلى أفريقيا كقطب للنمو.

25- أشار السيد لوبيز أيضاً إلى أن أفريقيا لها فرصة كامنة للدخول في سلاسل القيمة العالمية إذا طبقت خيارات السياسات المناسبة. ونظراً إلى أن الأسواق العالمية كانت بيئة تنافسية جداً، تحتاج أفريقيا إلى أن تكون مرنة، ومبتكرة ومتطورة للاستفادة من فرصها. وأشار أيضاً إلى أن ثمة أمثلة للمناطق الاقتصادية الخاصة، والبيئات التنظيمية لتحقيق الأشياء. وتجري المناقشات حول التكامل الإقليمي

بصورة متكررة لتحقيق الأشياء غير أن ثمة حاجة إلى رواد، ومدن محددة، وموانئ، في كل بلد، إلخ تعتمد على سلسلة الإنتاج المشتركة في العملية. وأكد أيضاً على الحاجة إلى إنشاء مراكز قدرات الابتكار أو التكنولوجيا على الصعيد القاري. ودافع أيضاً عن بعض المجالات أو الأقاليم لتكون محل تركيز الاستثمار على نطاق القارة بحيث تدفع بقية القارة كما ينبغي في مجال العائد الديمغرافي.

26- أضاف قائلاً إن التاريخ قد أثبت عدم وجود بلد حقق التنمية الصناعية دون درجة من الحماية. إن هناك حاجة لمشاركة البلدان الأفريقية على نحو أفضل في المفاوضات التجارية بفهم السلسلة الكاملة والآثار، من أجل زيادة الاستفادة من جميع الفرص بتوفير سياسات الدعم. وأشار إلى أن الميزة النسبية لأفريقيا تتمثل في عزمها السياسي وليس في الموارد الطبيعية.

27- أكد سعادة السيد عبد الله بالدي، وزير التخطيط للسنغال أنه لا يوجد بلد تمكن من التطور دون تصدير السلع المصنعة. وقال إنه لكي تحقق أفريقيا التنمية الصناعية، لا بد من تطوير بعض قطاعات التصدير، بما في ذلك تجميع المركبات، وقطاع الأقمشة، إلخ، في إطار منطقة صناعية حرة. وأشار إلى أن التدريب وبناء القدرات ضروريان لتطوير قطاع التصنيع. وقال أيضاً إن ثمة حاجة إلى توعية القادة بضرورة فهم الصلة بين التصنيع والتحول الهيكلي والتنمية على نحو أفضل.

28-أكد السيد لي يونج، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على الحاجة إلى الطاقة لأهميتها البالغة وكونها ذات صلة بالتصنيع تشمل طائفة عريضة من المسائل. وأشار إلى أن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تعمل على التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، الأمر الذي يعتبر من صلاحياتها الجديدة لمساعدة الدول الأعضاء فيها. أكد مجدداً أن التصنيع يعتبر العمود الفقري لتحول أي اقتصاد. واستحضر "أجندة التنمية 2063 للاتحاد الأفريقي" التي تستند أيضاً إلى التصنيع. وأكد العلاقة بين تغير المناخ والتصنيع والطاقة. والحاجة أيضاً إلى توليد الثروة والإيرادات وتوفير فرص العمل.

29- قالت السيدة نجوزي أوكونجو-آيوييالا، الوزيرة المنسقة للاقتصاد ووزيرة المالية لنيجيريا أن البلدان الأوروبية مرت بأكثر من مائتي عام من التطور والتعزيز ولم تمر أفريقيا بنفس ذلك الوقت. قالت إن البلدان الأكبر في أفريقيا ينبغي أن تلعب دوراً في قيادة مشاريع التكامل الإقليمي لأن لديها قاعدة

للمستهلكين. وأكدت على الحاجة إلى تعزيز بيئة الاقتصاد الكلي والبيئة السياسية لضمان التصنيع الفعال. ولاحظت أن أفريقيا حققت الاستقرار نوعاً ما إن نيجيريا تتخذ الخطوات اللازمة بوعي من أجل التصنيع. وفي هذا الصدد، تقوم الحكومة بتهيئة بيئة مواتية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. علاوة على ذلك، تقوم الحكومة بتنفيذ سياسة الاستعاضة عن الواردات والإنتاج لغرض التصدير.

30- فصّل سعادة السيد ألسيديس سافيكا، وزير الدولة لشؤون الميزانية في وزارة المالية لأنجولا، صياغة السياسة الصناعية لأنجولا. وقال إن هذه السياسة يقودها إصلاح البنية التحتية الذي بات ضروريا بعد سنوات من الحرب. وأشار إلى أن العجز في الطاقة كان كبيراً وأنهم يبنون محطة للطاقة الكهربائية سوف تساعد في تطوير القطاع الصناعي. شدد على الحاجة إلى توفير الحوافز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك تحسين ظروف التمويل، وضمان القروض، والتسهيلات الائتمانية، إلخ. وأفاد أن أنجولا تسعى إلى التنويع بعيداً عن النفط والصناعات المعدنية.

مناقشة:

31- خلال المناقشات التي أعقبت ذلك، سلط المشاركون في المؤتمر الضوء على ضرورة استناد التصنيع في أفريقيا إلى مجالات تملك فيها القارة ميزة نسبية. ومن أجل التصنيع بفعالية، فسوف تكون ثمة حاجة إلى مراكز النقل واللوجستيات في الأقاليم لتعزيز القدرة التنافسية؛ والسياسات الذكية والفطنة التي يشارك فيها القطاع الخاص؛ بربط التعليم والتدريب لتحقيق المتطلبات الرئيسية من حيث القدرات المؤسسية في الموارد البشرية.

توصيات:

- ينبغي أن تحافظ البلدان على الشراكات بين القطاعين العام والخاص في صوغ السياسات وتنفيذها؛
- التعجيل بالتكامل الإقليمي، ولاسيما تطوير البنية التحتية؛

- تطوير رأس المال البشري لضمان الشمولية.

أ) الابتكار ونقل التكنولوجيا من أجل تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية

32- تولت السيدة إيفون أوكوارا، كبيرة المنسقين ومنتجة المحتويات لمنظمة KTN، إدارة الجلسة حول "الابتكار ونقل التكنولوجيا من أجل تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية"

33- قال السيد جستن ييفو لين، العميد الفخري لتطوير المدارس الوطنية في جامعة بيجين، إن فجوة البنية التحتية في أفريقيا ينبغي أن تملأها الدولة. وقال أيضاً إنه من الضروري تهيئة وتحديد بيئة أعمال حيوية، مما يعتبر سر الاقتصادات الآسيوية. وأكد على الحاجة إلى مشاركة الدولة في الإرشاد التكنولوجي للمزارعين لضمان تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية.

34- أشار السيد بشير يوجودا، وزير لجنة التخطيط الوطنية لنيجيريا إلى أن استخدام التكنولوجيا هو الطريق الصحيح لتحقيق التنمية. غير أن البلدان الأفريقية ينبغي أن تغيّر الطريقة التي تعالج بها التكنولوجيات، بالانتقال من رؤية قصيرة الأمد إلى رؤية طويلة الأمد بل والاستثمار أيضاً بشكل جماعي في البحوث والابتكار. ففي نيجيريا، على سبيل المثال، تم تطوير سلسلة قيمة الكاسافا من خلال استخدام التكنولوجيا. وتم توظيف التكنولوجيا أيضاً في تطوير بذور عالية السلالة لحبوب كثيرة.

35- أشار السيد ميشيل سيدبي، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني للأيدز إلى أن الحد من الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية أمر حيوي بالنسبة للتنمية في أفريقيا. وأشار إلى أن هذا يمكن تحقيقه بزيادة الإنتاج المحلي باستخدام منتديات مختلفة من قبيل المنتدى الجديد في الاتحاد الأفريقي والذي ينشئ مراكز التفوق التي تساعد في إنتاج أدوية فيروس نقص المناعة البشرية والأيدز في القارة. وتم أيضاً تسليط الضوء على أهمية ضمان حقوق براءات الاختراع للأفريقيين.

36- أكدت السيدة مريم نور، وزيرة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي لتشاد أهمية القيام بالاستثمار الحذر في الزراعة وتطوير تكنولوجيا بسيطة لإنتاج ما نحتاجه. وأكدت أهمية التكامل الإقليمي في

تطوير قطاعات الصحة والتعليم في القارة. إن نقل التكنولوجيا من شأنه أن يفيد أفريقيا إذا تم القيام به بطريقة مستدامة، وخصوصاً عندما يتم في قطاعات يكون للبلدان فيها ميزة تنافسية. ومن ثم، ينبغي أن يحدث نقل التكنولوجيا في البلدان الأفريقية في القطاعات كثيفة استهلاك الموارد، كما ينبغي أن يتم أيضاً في الصناعات الكثيفة من حيث اليد العاملة. ومع ذلك، ينبغي القيام بذلك بطريقة توفر فرص العمل وتحميها من أجل جعل نقل التكنولوجيا يساهم في النمو الشامل. وهذا يستلزم من البلدان الأفريقية أن تستثمر في تدريب الشباب الأفريقيين في التكنولوجيا والرياضيات ومعالجة التحديات المتصلة بعدم التأكيد الكافي على البحث. واختتمت بالدعوة إلى مشاركة القطاع الخاص في تعاون الجنوب–الجنوب لتوفير العمالة.

37- سلط السيد دونالد كابيروكا، رئيس البنك الأفريقي للتنمية الضوء على عدم كفاية البحوث في القارة. غير أنه أشار إلى أن ثمة إمكانات كبيرة ينبغي تسخيرها. وأشار إلى أن هناك بعض الأفريقيين الذين يقومون باستحداث تكنولوجيات يمكن تسجيل براءات الاختراع لها إلا أنهم ما كانوا يتقدمون بطلب براءات الاختراع. وحث الحكومات والقطاع الخاص على العمل معاً من أجل ضمان منح براءات الاختراع للتكنولوجيات التي يستحدثها الأفريقيون.

38- قال السيد برافين جوردان، وزير المالية لجنوب أفريقيا، إن الطاقة المتجددة وتطوير الفضاء ضروريان لتطور أفريقيا. وحث مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بإنشاء بنك للمعرفة لتقاسم التجارب.

مناقشة:

39- خلال المناقشات التي أعقبت ذلك، تقاسمت بعض البلدان المبادرات الوطنية من قبيل نظام منح الإعانة في مصر الذي يشمل زهاء 80 بالمائة من السكان والذي يكرّس ربع الميزانية لمنح الإعانة. وسلطت المناقشة الضوء على أن الرؤية الطويلة الأمد هامة جداً وأنها مسألة ولاية سياسية وأنه إذا اعتمدت جميع البلدان الأفريقية أجندة 2063، فإنها سوف تحقق القدرة التنافسية داخل البلدان الأفريقية لتحقيق النتائج. ويتطلب ذلك إرادة سياسية وتخصيص موارد كافية.

توصيات:

- الحاجة إلى تحويل أجندة أفريقيا 2063 إلى خطط خمسية متوسطة الأمد من أجل جعلها قابلة للتنفيذ وجعل الشعوب خاضعة للمساءلة؛
- الحاجة إلى إنشاء مؤسسات أكثر تعاوناً على الصعيد الوطني؛
- الإرادة السياسية وتخصيص الموارد الكافية؛
- تعزيز البحث ونقل التكنولوجيا؛
- ضرورة تعاون الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية؛
- الطابع العملي لروح التجربة؛

أ) قدرات ومؤسسات التنمية الصناعية: دور القطاعين العام والخاص

40- تولت السيدة ماديلين موكامابانو، الصحفية، إدارة الجلسة حول قدرات ومؤسسات التنمية الصناعية: دور القطاعين العام والخاص.

41- ناقش المحاورون عدم قدرات المؤسسات في أفريقيا والحاجة الملحة إلى بناء قدرات المؤسسات؛ تغيير العقلية فيما يخص الحمائية والانفتاح والحاجة إلى درجة من الحمائية وضمان تنافسية المنتجات الأفريقية سواء من حيث الجودة أو السعر؛ والتحديات التي تواجه أفريقيا من حيث إغراق المنتجات الآتية من الخارج مما يؤدي إلى ازدحام الأسواق الأفريقية وحاجة الحكومات الأفريقية إلى النظر إلى سياسات مكافحة الإغراق؛ والدور الذي ينبغي أن يضطلع به القطاع الخاص في التصنيع وللحكومات في تنفيذ سياسات أكثر اتساقا وتماسكاً تجذب القطاع الخاص.

42- ركز الدكتور خالد حنفي، وزير الإمداد والتجارة الداخلية لجمهورية مصر على مشاركة القطاع الخاص في عملية التصنيع. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يشمل تصميم الميزانيات الحكومية العناصر المالية التي تعطي إشارات للقطاع الخاص بأن الحكومة أكثر ميولا الى التصنيع. وأشار إلى ضرورة انسجام أهداف القطاع الخاص مع أهداف الحكومة. وأشار إلى أن عملية التصنيع قد تحولت من إدارة عملية الإنتاج من ألف إلى ياء، إلى إدارة سلاسل إمداد العملية بأسرها وإلى كيفية العمل من

خلال مجموعات الأعمال التجارية لتحقيق مستويات التكامل الخلفي والأمامي الذي يسمى بالتعميق الصناعي. وتأتي العملية بحثاً عن الموارد وكذلك بحثاً عن الأسواق، والفكرة برمتها تكمن في إدارة المدخلات والأسواق وكيفية تكديس القيمة المضافة إلى سلاسل الإمداد؛ وإدارة سلاسل القيمة وسلاسل الإمداد الموجهة نحو إنتاج يتم توجيهه نحو سوق معينة.

43- أشارت السيدة سارة ألادي، مديرة البنك المركزي لنيجيريا بالإنابة، من جانبها إلى أن التفاعل بين القطاعين العام والخاص يجب أن يستند إلى الثقة والشفافية والمساءلة. وسلطت الضوء أيضاً على الحاجة إلى المصداقية وتطبيق سياسات متسقة بصرف النظر عن التغير في الحكومات. وشدّدت أيضاً على الحاجة إلى تطوير القدرات، مع الالتزام السياسي للأداء. وقالت إن تدخل الدولة في الاستثمار في رأس المال البشري هام ولا ينبغي تركه في أيدي القطاع الخاص. واستحضرت أيضاً إطار مناقشة اجتماع المجموعة الأخير لمديري المؤسسات المالية الدولية حول الحاجة إلى إعادة النظر بصورة وثيقة في ولاية البنوك المركزية التي تتعلق حالياً باستقرار الأسعار والاستقرار المالي. كما ذكرت أيضا أنه قبل العولمة، كانت البنوك المركزية في البلدان المتقدمة منخرطة في عملية التصنيع؛ ومن ثم، فإن الولاية الحالية للبنوك المركزية الأفريقية لا تدفع تنفيذها عملية التصنيع لأفريقيا. والتمست مشاركة البنوك المركزية، واضطلاعها بدور المؤيد في أجندتنا للتصنيع. أكدت على الحاجة إلى التركيز البنوك العامة المهجورة واعادة بنائها ومؤسسات تمويل التنمية، لتمويل المشاريع الصناعية. وأخيراً، لاحظت الحاجة إلى تدخل الدولة بدلاً من انتظار البنوك التجارية الخاصة.

44- أشار السيد أدماسو تادسى، رئيس بنك التجارة والتنمية للشرق والجنوب الأفريقي، من ناحيته إلى أن مصداقية السياسات وتماسكها أمر مطلوب. وأضاف أن من الواضح أن التصنيع كان غائباً من سياسات معظم البلدان الأفريقية. وثمة حاجة إلى بناء المؤسسات في مجال الصناعات، ورابطات الأعمال التجارية والآليات المالية لدعم تنمية ذات قيمة مضافة. وأشار أيضاً إلى أنه على الرغم من أن التنمية وتعزيز المؤسسات المالية هام، فإن المسألة تنشأ بشأن أي من المؤسسات المالية يتم تعزيزها من أجل الاستجابة لهذا الزخم الجديد. ويعتبر بناء المؤسسات مطلوباً في مجال التجارة

والصلات كما أنه مطلوب في الوزارات الأخرى مثل العدل التي تتناول أيضاً تنفيذ العقود، وسهولة القيام بالأعمال التجارية، ومصداقية العقود، إلخ.

45- سلطت الضوء على أهمية التمويل ونوع التمويل في عملية التصنيع برمتها. ويتطلب تمويل المشاريع الصناعية رأس مال المخاطر بدلاً من رأس المال العادي الذي تم الحصول عليه من البنوك التجارية. وثمة حاجة إلى مشروع ورأس مال المخاطر لمعالجة مسألة تعزيز التصنيع على نحو كبير ولا يتم تحقيق ذلك بالتمويل العادي، ومن ثم، فإن السؤال هو: هل بإمكان الحكومات الأفريقية والشركاء إيجاد هذا النوع من المرافق. وتم تأكيدها أيضا على أهمية بنوك التنمية في عملية التصنيع.

46. من جهته، شدد سعادة السيد باتريك تشيناماسا، وزير المالية الزيمبابوي، على الحاجة إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص فضلا عن تحديات الحصول على رأس المال والتكنولوجيا التي هى في متناول الجميع. وقال إن المشاركة المحلية مطلوبة للحفاظ على التصنيع، وفي مجال الملكية، والمشاركة والإدارة، لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وأشار أيضا إلى أن سكان أفريقيا لم يحصلوا على حجم كاف من رأس المال للتصنيع نظرا إلى أن المدخرات في البنوك في معظم البلدان الأفريقية هي ودائع تحت الطلب، في حين تشتد إلى الحاجة إلى التوصل إلى تمويل طويل الأمد، مثل صناديق الثروة السيادية. ومن هنا، تأتي الحاجة لسد فجوة التمويل في هذا السعي للتصنيع في أفريقيا.

47. من جانبه، أشار الدكتور إبراهيم مياكي، المدير التنفيذي للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، إلى أنه لم يسبق لأي اقتصاد ناشئ أو متقدم أن شهد عملية تنمية دون إجراءات حمائية. وأضاف أيضا أنه في سياق أفريقيا، كانت ثمة حاجة لبناء القدرات التنافسية للكتل الإقليمية في حين أنه لا يوجد حل وطني يمكن اعتباره الحل الأمثل. فالحلول المثلى تكون على المستوى الإقليمي. لكنه أشار فيما يتصل بتصريحات سابقة له أن التصنيع في منطقة " سيفا الأفريقية" كما هو اليوم سيكون صعبا للغاية في ضوء تثبيت سعر هذه العملة عن طريق اليورو. غير أنه أشار إلى، أن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بصدد إنشاء منطقة نقدية، كعمل يجري إلى تنفيذه. وأشار كذلك إلى أن التصنيع في أريقيا قضية سياسية تتطلب تصميما استراتيجيا تقوم به القيادة التي تأتي من الخبرة للقيام بالتنفيذ.

مناقشة:

48. أثناء المناقشة التي تلت ذلك، أشار المشاركون إلى أنه ينبغي إشراك القطاع الخاص في جميع مستويات تعزيز التصنيع. وأبرزت المناقشة أن المؤسسات مهمة لتحقيق التصنيع وأن على الحكومة لعب دور رئيسي في بناء القدرات وتعزيز المكاسب التي تم تحقيقها وضمان استدامتها. وأشير إلى أن معظم استثمارات القطاع الخاص في أفريقيا غير متسقة مع رؤية التصنيع، وأن القطاع الخاص مشغول أكثر بمجالات الأعمال التجارية المربحة بدلا من التصنيع، وبالتالي فإن للدولة دورا كبيرا في التأثير على بنية القطاع الخاص لينخرط أكثر في التصنيع. كما أن الدعم المالي أمر حيوي أيضا لدعم التنمية الصناعية في أفريقيا.

توصيات:

- يتعين على الحكومة لعب دور رئيسي في بناء قدرة المؤسسات على تأمين احتياجات كل من القطاعين العام والخاص.
- الإرادة السياسية أساسية لتعزيز التصنيع وتحتاج إلى قيادة موجهة نحو القطاع الخاص
- ثمة حاجة لتحديد رواد تعزيز عملية التصنيع .
- من الحيوي وجود جماعة من ممارسي الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- من المهم جدا إشراك البنوك المركزية، وتطوير بنوك التنمية الوطنية وإنشاء صناديق خاصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- حماية الأسواق

د) التصنيع من أجل تحقيق النمو الشامل وتوفير فرص العمل

49. أشرف السيد أساني ديوب، مقدم برنامج "الصحافة الأفريقية في القناة الفرنسية تي.في.5"، على إدارة الجلسة التي دارت حول موضوع "التصنيع تحقيق النمو الشامل وتوفير فرص العمل" التي ترأستها سعادة السيدة نغوزي أوكونجو إيويالا، الوزيرة المنسقة للاقتصاد ووزيرة المالية في جمهورية نيجيريا الاتحادية.

50. أعطت السيدة نغوزي في كلمتها الافتتاحية نظرة عامة عن التنمية في أفريقيا. وأبرزت أن أفريقيا هي أسرع اقتصاد نام في العالم، حيث انخفضت معدلات التضخم، وتم تحسين برامج الخصخصة،

وترسيخ الأسواق المالية. ومع ذلك، لا تزال أفريقيا متخلفة فيما يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية مثل توفير فرص العمل، والصحة والحماية الاجتماعيتين. وأبرزت أن ثمة حاجة لبناء نظم حماية اجتماعية مستدامة، واستثمار أفريقي–أفريقي، وتبادل المعرفة والتعاون بين البلدان الأفريقية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي على الأفريقيين الحفاظ على مسار نهضة أفريقيا من خلال تعزيز عملية التصنيع.

51. حددت السيدة نغوزي القضايا الرئيسية التي يتعين معالجتها مثل: لماذا وكيف تحتاج أفريقيا إلى تحويل تنميتها؟ ولماذا من المهم توفير فرص العمل في الاقتصادات الأفريقية، في ضوء كون البطالة بين الشباب تفوق 30 في المائة في عدد كبير من البلدان الأفريقية؟ وجدّدت السيدة نغوزي التأكيد على الحاجة للنظر في السبل والوسائل الكفيلة بتوفير فرص عمل وأيضا القدرة على تحويل المواد الخام من أجل إضافة القيمة للمنتجات.

52. أشارت إلى أنه للنجاح في تحويل المواد الخام، هنالك حاجة لاعتبار اقتصاد وفورات الحجم والكفاءة اللذين يمكن تحقيقهما من خلال النظر عبر الأقاليم الفرعية وعبر القارة لفهم الكيفية التي يمكن بها للقارة أن تصنع اقتصاداتها. وأشارت أيضا إلى ضرورة تعزيز التجارة الأفريقية البينية والبحث عن عوامل النجاح الحاسمة أو الدوافع التي من شأنها تحقيق التصنيع والنمو الشامل. وفيما يتصل بموضوع الشمولية على وجه الخصوص، سلطت الضوء على الحاجة للحماية الاجتماعية أو شبكات الأمان والآليات الخاصة التي يتيعن إنشاؤها لصالح أولئك الذين قد يفتقرون إلى المهارات والصفات الضرورية للاستفادة من الاقتصاد النامي، وأن يكون ذلك أبعد من مجرد توفير فرص العمل وما سيكون ثمن إنشاءها ومدى استدامتها أيضا. ويجب أن يكون نموذج الحماية الاجتماعية هذا صالحا لأفريقيا ومستداما من الناحية المالية.

مناقشة:

53. أبرزت المناقشة التي تلت ذلك أهمية التدريب لتوفير المهارات المطلوبة في سوق العمل وإدارة معلومات التنمية. كما أشار المشاركون إلى أهمية النظر في القطاعات الصاعدة مثل الاقتصادين الأخضر والأزرق وأهمية ربطها بالتنمية. وتم التأكيد أيضا على أهمية الاستثمار في البنية التحتية للطاقة من أجل تعزيز التصنيع في أفريقيا.

توصيات:

- إصلاح التعليم للتأكد من استجابة المهارات المكتسبة للطلب اللازم.
- بناء قدرات مؤسسات الإحصاء لتمكينها من معالجة معلومات التنمية بكفاءة
- الحاجة إلى وضع سياسات العمل الملائمة والاستراتيجيات الضرورية للتصنيع

- الحاجة إلى إدماج الفقراء في سلسلة القيمة
- وضع السياسات الصحيحة التي تعزز التجارة الأفريقية البينية ومنطقة التجارة الحرة القارية
- إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي وبناء قدراته

هـ) الجلسة الخاصة: الآلية المقترحة لمصادر التمويل البديلة

العرض:

54. عرضت رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بمصادر تمويل الاتحاد الأفريقي البديلة. وقدمت نظرة عامة موجزة عن مصدري تمويل ميزانيات الاتحاد الأفريقي (الميزانية التشغيلية، والميزانية البرنامجية، وعمليات السلم والأمن). وأشارت إلى أن الميزانية البرنامجية وميزانية عمليات والسلم والأمن والموظفين بعقود قصيرة يقوم المانحون بتمويلها. وعلاوة على ذلك، أكدت أن المانحين لا يهتمون ببعض البرامج التي تعتبر جد حاسمة لتنمية أفريقيا مثل التجارة والصناعة، وأن الجهات المانحة تدعم فقط البرامج التي تهمها. ولسد الفجوة في التمويل، وإجراء مشاورات خرج الفريق الرفيع المستوى برئاسة معالي السيد أوباسانجو، الرئيس السابق لجمهورية نيجيريا الاتحادية، بسلسلة من الخيارات وقدم تقريرا إلى قمة رؤساء الدول والحكومات في مايو 2013. ووافقت القمة على خيارين من حيث المبدأ (ضريبة سفر بقيمة10.00 دولارات أمريكية على الضريبة على تذاكر السفر من أفريقيا إلى الخارج أو إلى أفريقيا من الخارج، و 2.00 دولار أمريكي كضريبة ضيافة على كل إقامة في فندق بدلا من فرض ضريبة السياحة)، وأوصت بتنظيم مؤتمر لوزراء المالية والتخطيط الاقتصادي للنظر في مقترحات التمويل وطرائق تنفيذ مختلف الخيارات المقترحة، بما في ذلك بحث زيادة المساهمات المقدّرة والمقترحات الأخرى المقدمة من قبل الدول الأعضاء.

مناقشة:

55. خلال المناقشات التي تلت ذلك، وافقت معظم الدول من حيث المبدأ على تحمل المسؤولية لتمويل الاتحاد الافريقي. غير أن بعض الدول أظهرت تحفظات على الخيارات المقدمة وصرحت بحاجتها لإجراء دراسة معمقة حولها. وتمثلت إحدى التحفظات في فرض ضريبة مزدوجة على الرحلات الدولية حيث أن بعض البلدان سبق والتزمت بالفعل للتحالف العالمي للقاحات والتحصين بتشجيع فرض ضريبة على تذاكر السفر لصالح مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. كان التحفظ الثاني يتعلق بتفاوت تأثير كلا الخيارين على البلدان حيث أن اقتصادات بعضها تعتمد اعتمادا كبيرا على السياحة الفندقية كما أن الضريبة على الرحلات الجوية الدولية تؤثر أيضا على القدرة التنافسية لصناعات الطيران.

56. واقترحت البلدان بعض الخيارات مثل زيادة المساهمات المقدّرة وفقا لحجم الاقتصاد والنظر في قطاعات أخرى مثل الصادرات والتحويلات المالية. وأثارت البلدان أيضا بعض الأسئلة مثل تقديرات الإيرادات المنتظرة من الخيارين، والبرامج التي سيتم دعمها، وطريقة جمع الإيرادات، وتاريخ التنفيذ، وطرائق التنفيذ، والمزيد من الخيارات البديلة. وفي الختام، اتخذ قرار بإنشاء فريق عمل وزاري تحت قيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي وبدعم فني من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، يتكون من البلدان التالية: الجزائر، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، إثيوبيا، غينيا، كينيا، ليبيا، موريشيوس، النيجر، نيجيريا، رواندا، سيراليون، جنوب أفريقيا، وتونس.

توصيات:

- ينبغي لفريق العمل الوزاري فحص أهداف ميزانية الاتحاد الافريقي على مدى السنوات الثلاث القادمة، بما في ذلك ميزانية السلم والأمن، والخروج بطريقة تنفيذ تستند إلى الخيارين المعتمدين في تقرير الفريق الرفيع المستوى بالاضافة إلى خيارات جديدة؛
- ينبغي لفريق العمل الوزاري تقديم مشروع تقرير ليتم بحثه من قبل وزراء المالية على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي المقرر عقده من 7–9 مايو 2014 في العاصمة النيجيرية، أبوجا.
- سيقدم تقرير فريق العمل الوزاري إلى الدورة المقبلة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في يونيو 2014 في ملابو ، غينيا الاستوائية.

بحث تقرير لجنة الخبراء:

57. اعتمد الوزراء تقرير اجتماع لجنة الخبراء والمقررات الأربعة عشر المرفقة به. وقد أرفق تقرير اجتماع لجنة الخبراء والبيان الوزاري بهذا التقرير.

و) التقرير المرحلي للفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة

58. قدم الرئيس مبيكي، الرئيس السابق لجمهورية جنوب أفريقيا التقرير المرحلي للفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة. وعرض في كلمته وبإيجاز الاختصاصات المخولة للفريق الرفيع المستوى كما قدم التقرير المرحلي. وتحدث في عرضه عن تفاعل الفريق الرفيع المستوى مع مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، والبرلمان الأوروبي .. الخ.

59. .أشار المتحدثون إلى ضرورة اتخاذ أفريقيا الإجراءات اللازمة لوقف التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، وحاجة القارة الأفريقية إلى موقف أفريقي موحد من هذه المسألة. كما أكدوا أن البلدان التي لديها معاهدات ضريبية ضعيفة هي من أكبر الخاسرين.

مناقشة:

60. خلال المناقشة التي تلت ذلك، تمت الإشارة إلى أن أفريقيا تستطيع تمويل أجندة التنمية لما بعد 2015 دون الحاجة إلى لدعم الجهات المانحة، لو اتخذت الإجراءات الصحيحة للتعامل مع التدفقات المالية غير المشروعة.

توصيات:

- تحتاج البلدان الأفريقية إلى اتخاذ إجراءات من أجل التفاوض على معاهدات الضريبة المزدوجة.
- ثمة حاجة للالتزام القوي بالعمل المشترك من أجل تبادل المعلومات الاستخبارية المالية للحد من الملاذات الضريبية.

الجلسة الختامية:

61. ألقى الكلمات الختامية سعادة السيد إيراستوس موينشا، نائب رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، وسعادة السيد كارلوس لوبيز، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا وسعادة السيدة نغوزي أوكونجو إيويالا، الوزيرة المنسقة للاقتصاد ووزيرة المالية لجمهورية نيجيريا الاتحادية.

62. شدد السيد موينشا على الحاجة لوجود سياسات صناعية ذات مصداقية ومتسقة في أفريقيا، كمحاولة لدعم التنمية الصناعية. وأشار إلى أن الوزراء قد حددوا الإرادة السياسية ومفهوم الدولة القائمة على الإنماء كعاملين لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجذب الاستثمارات للتصنيع، وحث الحكومات على لعب دور رئيسي في تعزيزهما. وشدد أيضا على أهمية المصادر البديلة لتمويل الاتحاد الأفريقي من أجل تنفيذ برامج التنمية القارية. وختم كلمته بتوجيه الشكر للوزيرة أوكونجو إيويالا، والسيد لوبيز، على الشراكة والتطلع إلى أفريقيا صاعدة وقوية.

63. من جانبه، قال السيد كارلوس لوبيز إن المؤتمر كان تاريخيا من حيث جذبه للمزيد من المشاركين وكبار المسؤولين أكثر من غيره. وشكر هيئتي المكتب السابقة والجديدة والخبراء الذين قاموا بالتحضير الجاد لمؤتمر الوزراء. كما شكر الصحافة التي كانت حاضرة بأعداد كبيرة لنقل وقائع المؤتمر إلى جميع أنحاء العالم. وشكر أفرقة المترجمين الفوريين والتحريريين واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي على العمل الشاق الذي قاموا به لتوفير الخدمات للمؤتمر. كما شكر الحكومة النيجيرية على مساهمتها في المؤتمر. وفي الختام، أشار إلى أن هذه السنة هي سنة لمناقشة الأهداف الإنمائية لما بعد 2015، والأهداف الإنمائية الأفريقية وأجندة 2063 لأفريقيا.

64. شكرت رئيسة هيئة مكتب المؤتمر، السيدة أوكونجو إيويالا، الجميع على تلبية دعوتها لحضور الاجتماع. أشارت إلى أنه قد تم اتخاذ قرارات ملموسة خلال المؤتمر وينبغي اتخاذ الخطوات لتنفيذها. وشكرت أعضاء هيئة المكتب على دعمها طوال انعقاد المؤتمر مشيرة إلى أنها تتطلع إلى العمل معهم طوال السنة. كما عبرت عن امتنانها للبنك المركزي النيجيري على مساهمته في تحمل نفقات إدارة الاجتماع. وفي الختام، أعربت عن تمنياتها برحلة آمنة للجميع وأعلنت عن اختتام المؤتمر.

–

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2014

Report of the seventh joint annual meetings of AU conference of ministers of economy and Finance And ECA conference of African ministers of finance, planning and economic development, Abuja, Nigeria, 27 – 30 March 2014

African Union

African Union

http://archives.au.int/handle/123456789/4220

Downloaded from African Union Common Repository